## نتنتانتنيل

■ عدنان حسين adnan.h@almadapaper.net

# الدولة كلها مخطوفة يا دولة الرئيس

بالضبط كما أعلنِ رئيس الوزراء، وبالفعل كما صرح هو، فإن هناك اختطافاً للبرلمان، وان هناك مخالفات كبيرة داخله وانتهاكات للدستور من قبله. نعم هذا تشخيص سليم من السيد نوري المالكي، لكنه ناقص، فرئيس الوزراء يفتح هنا واحدة من عينيه ويبقى الثانية مغلقة حتى لا يرى المشهد

البرلمان والحكومة والدولة كلها.



نعم بالتأكيد برلماننا العراقي مُختطف من حفنة من أعضائه هي التي عينت سائر الأعضاء تعييناً على أساس الولاءات الحزبية والطائفية والقومية والعشائرية إذ لم يراع في هذا التعيين حجم التصويت في الانتخابات البرلمانية. لكن الحكومة التى شكلها هذا البرلمان وتمثلت فيها كتله وائتلافاته كلها وأسندت رئاستها الى السيد المالكي في عملية تو افقية بين مختطفي البرلمان، هذه الحكومة هي الأخرى مختطفة من حفنة من أعضائها يمثلون الخاطفين الرئيسيين للبرلمان، وبينهم رئيسها نفسه المهيمن على مفاصلها الحيوية وبخاصة الأمنية. وفي الواقع فان دولتنا كلها مختطفة من هاتين الحفنتين اللتين هما في نهاية المطاف حفنة واحدة من المختلفين والمتصارعين

رئيس الوزراء الذي يُعير البرلمان بانه مَختطف برغم ان ائتلافه (التحالف الوطني) يشكّل أكبر كتلة فيه، هو أكثر من وقف ضد المطالبات الشعبية بتصحيح أوضاع العملية السياسية التي يحتل البرلمان والحكومة قلبها ومحورها. ففي العام الماضي عندما تداعى ناشطون سياسيون واجتماعيون ومثقفون، من الشياب خصوصاً، الى ممارسة حقهم المكفول في الدستور بالتظاهر من أجل إصلاح العملية السياسية ومكافحة الفساد المالى والإداري وتوفير الخدمات العامة والحياة الكريمة للناس، كان رئيس الوزراء هو من خرج الى الملأ بشحمه ولحمه وبالألوان الزاهية على شاشات التلفزيون ليتهم هؤلاء الوطنيين بانهم بعثيون وقاعديون .. وهو الذي أصدر الأوامر بحظر التجوال في العاصمة في يوم انطلاق التظاهرات (٢٥ شباط ٢٠١١ وبعد اسبوع من ذلك) .. وهو (رئيس الوزراء) من أصدر الأوامر – بصفته القائد العام للقوات المسلحة ووزير الداخلية ووزير الدفاع ووزير الأمن الوطني بالوكالة - بقمع المتظاهرين السلميين وملاحقة نشطائهم بوحشية لا تقارن الا

الاكتشاف (اختطاف البرلمان)، فقد سبقته أعداد غير قليلة من السياسيين والمثقفين والناشطين المدنيين الوطنيين بزمن طويل في الحديث العلني الصريح عن اختطاف البرلمان والحكومة والدولة كلها .. سبقته في المطالبة بانهاء عملية الاختطاف هذه وبوقف المخالفات والانتهاكات الدستورية والقانونية التي تجري على مدار الساعة داخل البرلمان والحكومة على السواء. وفي الأساس فان تشكيل هذا البرلمان كان مخالفاً للدستور (المحكمة الاتحادية قضت بمخالفة بعض بنود قانون الانتخابات لأحكام الدستور). وفي الأساس أيضا فان تشكيل الحكومة التي يترأسها السيد المالكي كان مخالفا للدستور، فلم يكن الدستور هو المرجع والسند لتشكيلها في أربيل وانما قانون التوافق والمحاصصة الذى سنَّته، خلافاً للدستور وتجاوزاً على أحكامه، الحفنة التي اختطفت ولم تزل

الحل يا دولة رئيس الوزراء ليس في فك ارتهان البرلمان وحده وانما بتحرير الدولة كلها من حفنة الخاطفين.



على حصصهم من السلطة والنفوذ والمال.

لا يستحق السبيد المالكي بسراءة اخستراع عن هذا

□ بغداد / ایاد التمیمی

بعد أن عقد مجلس النواب العراقي جلستين، يومى السبت ٢٣ حزيران ، والاثنين ٢٥ حزيران، أدرجت على جدول أعماله، قوانين وصفها بعض النواب بغير المهمة، إذ غابت عنه القوانين ذات الطابع الاستراتيجي المرحّلة من الدورة السابقة كقانون النفط والغاز وقانون الأحزاب.

نواب من مختلف الكتل أكدوا ان الأزمة السياسية تقف وراء تعطيل القوانين المهمة، بل ان منهم من قال جازما ان قوانين مهمة مرتبطة بشكل مباشر بالأزمة السياسية الحالية وان إقرارها لن يكون إلا بعد انتهاء هذه الأزمة، كونها تحتاج الى توافق بين

مقرر مجلس النواب محمد الخالدي أعلن، أمس الثلاثاء، أن أطراف أربيل والنجف اتفقت على تمرير القوانين المهمة قريباً في البرلمان، مؤكدا أن أبرز القوانين التي سيتم

لتصويت عليها قانونا النفط والغاز والعفو

وأكد الخالدي أن "التصويت على هذين القانونين في الدرلمان سيتم قريبا"، لافتا إلى أن "البرلمان سيكثف دوره التشريعي والرقابى على السلطة التنفيذية والهيئات المستقلة خلال الفترة المقبلة". مقرر مجلس النواب لم يتناس موضوع

التوافق فقال ان تلك القوانين على الرغم من ان اللجان المختصة قد توصلت الى صياغاتها النهائية، لكن التحالف الوطني ستكون له كلمة أيضا مع إدراج تلك القوانين على جدول الأعمال.

بالمقابل أكد عضو التحالف الكردستاني روز مهدي خوشناو ان "مصير هذه القوانين مرتبط بتركيبة الوضع السياسي الحالي الذي وصفه بـ"المعقد"

وأوضىح خوشناو في تصريح للمدى ان العملية السياسية في هذه المرحلة بأمس الحاجة الى مبدأ التوافق الذي هو أساس

واستبعد خوشناو اقرار القوانين المهمة في هذه الفترة ، معتبرا ان العراق يسير نحو

الخالدي لـ(١٩٩٠)؛ قانونا العفو العام والنفط والغاز من أولويات البرلمان

كتل تستبعد إقسرار القوانين الإستراتيجية

المربع الاول فيما يخص عدم ثقة السياسيين فيما بينهم، وان هناك نوايا غير سليمة تحملها بعض الأطراف وهي تسعى إلى ان تقوم بعملية انقلاب ضد العملية السياسية. من جانبه اعتبر ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي ان الازمة السياسية الحالمة لا تؤثر على ادراج القوانين المهمة فحسب، بل ان بناء الدولة بشكل عام قد يتعطل بسبب اختلاق بعض الاطراف للازمات بشكل

النائب عن ائتلاف القانون أحمد العباسي اكد للمدى امس ان "العبرة الاساسية في عملية التصحيح ليس في السلطة التشريعية، وعلى جميع مؤسسات الدولة ان تعيد النظر

وأُكد العباسى ان "القوانين ذات البعد السياسي لا يمكن ان تشرع إلا بعد ان يتم

التأكد من عدم خرقها للدستور، نافياً أن يكون ائتلافه قد وافق بشكل مبدئي على إقرارها بالفترة المقبلة"

وتنص المادة الأولى من القانون على أن يعفى عفوا عاماً وشاملا عن العراقيين (المدنيين والعسكريين) الموجودين داخل العراق وخارجه المحكومين بالإعدام أو السجن المؤيد أو المؤقت أو بالحبس سواء كانت أحكامهم حضورية أو غيابية واكتسبت درجة البتات أو لم تكتسب. كما يؤكد القانون انه يتم إخلاء المحكومين

والموقوفين المنصوص عليهم في المادة (١) و(٢) من هذا القانون بعد صدور قرار الإفراج من اللجنة المشكلة بموجب أحكام هذا القانون ما لم يكونوا محكومين أو موقوفين عن جرائم لم يقع الصلح فيها أو التنازل مع ذوي المجنى عليه أو مدانين الأشخاص أو للدولة حتى يسددوا ما بذمتهم من دين دفعة واحدة أو على أقساط أو تنقضى مدة حبسهم التنفيذي.

وقد أثار مشبروع قانون النفط والغاز الذى قدمته الحكومة للبرلمان، ردود أفعال متباينة، أكثرها حدة موقف التحالف الكردستاني ورئاسة إقليم كردستان، في حين توقع نائب رئيس لجنة النفط والطاقة البرلمانية، على الفياض، أن يحمل المشروع الجديد الذي وافقت عليه الحكومة، مرونة واسعة لاستقبال الشركات الراغبة بتطوير الصناعة النفطية.

احد السجون.. (أرشيف)

يذكر أن العراق الذي يعتبر عضوا مؤسسا فى مجموعة أوبك للدولة المنتجة والمصدرة للنفط قد وقع أكثر من ١١ عقدا بمليارات الدولارات مع شركات عالمية كبرى لتطوير حقوله النفطية وخاصة الجنوبية منها، من دون وجود قانون للنفط، وسبق للحكومة أن قدمت المسودة الأولى للقانون في شياط ٢٠٠٧ إلى البرلمان، لكن الخلافات السياسية لاسيما بشمأن علاقة المركز بالمحافظات، وعلاقة المركز بإقليم كردستان العراق، حالت دون المصادقة على القانون في البرلمان.

### وفد عسكري إيراني في بغداد الأسبوع المقبل لبحث إبرام اتفاقية أمنية ية غارات جوية على سوريا ، في حال حصل اتفاق دولي امنية بين البلدين ".

□ بغداد: مرتضى فاضل

علمت "المدى" من مصدر في وزارة الدفاع بان وفدا عسكريا ايرانيا سيصل الى العاصمة بغداد في غضون الايام القليلة المقبلة لابرام اتفاق امنى بين البلدين. وقال المصدر الذي رفض الكشف عن اسمه لـ "المدي" الوفد سيبحث مع كبار المسؤولين في بغداد تزويد العراق بصواريخ ايرانية والخبراء للاشبراف على عمليات نصبها، وتدريب الكوادر العراقية عليها في اطار اتفاقية

وفيما لم يكشف المصدر عن طبيعة الصواريخ الايرانية وانواعها ، رجح الخبير العسكري محمد الخضري ان تكون ضمن منظومة لتعزيز الدفاعات الجوية العراقية. وبحسب مراقبين فان ابرام اتفاق امنى بين بغداد وطهران سيثير اعتراض الولايات المتحدة الاميركية ودول اخرى اعلنت دعمها لارادة الشعب السورى في اسقاط نظام بشار الاسد ، مرجحين امكانية استخدام الصواريخ الايرانية المنطلقة من الاراضى العراقية ضد

على اعتماد الخيار العسكري. في غضون ذلك طالب التحالف الكردستاني احد الاطراف الرئيسة المشاركة في الحكومة الحالية بموقف رسمي داعم للشعب السوري في تأييد تطلعاته لتحقيق الديمقراطية وقال النائب عن التحالف محسن السعدون لـ "المدى":" يجب ان يكون موقف الحكومة العراقية داعما للشعب السوري ، لانه اصبح ضحية ، وعلينا جميعا كأعضاء

في مجلس النواب وقوى سياسية ان نقف مع الارادة

يشربون مياها غير صالحة

الشعبية السورية الساعية لاقامة نظام ديمقراطي ، وانقاذ السوريين من محنتهم " . وكان اقليم كردستان قد اعلن دعمه لتطلعات الشعب السوري، وتأييده اي موقف حكومي ايجابي يحقق

ارادة السوريين.

حقوق الإنسان النيابية: • ٤ / من العراقيين

وفيما زار العراق مؤخرا ثلاثة وزراء خارجية من دول الاتحاد الأوربي لبحث الملف السورى اكدت بغداد رفضها استخدام التدخل العسكري وأبدت استعدادها للقيام بدور الوساطة، لحل القضية السورية بالخيارات السلمية.

# عبوة ناسفة تستهدف تكية الشبك

# عمليات نينوى: إجراءات أمنية على حدود سوريا لمنع المتسللين

## 🗆 نینوی /۱۲دی

شىددت قىيادة عمليات نينوى، امس الثلاثاء، على ضرورة ضبط الحدود المشتركة مع سوريا لمنع تسلل المسلحين من وإلى العراق والحد من عمليات التهريب في المناطق الصدودية، مشيرة الى قيامها بنشر عناصر امنية وعسكرية في الحدود المشتركة بين البلدين.

وقال قائد العمليات باسم الطائي لـ"شفق نيوز"، ان "أوامر صدرت إلى مقر الفوج الأول لواء الحدود الخامس عشر المتمركز في سنجار بتشديد الإجراءات الأمنية لمنع عبور المتسللين من وإلى العراق وسد جميع الثغرات الموجود في المناطق الحدودية كافة".

نشرت ضباطا وعناصير أمنية وعسكرية في الحدود السورية العراقية وضباعفت الأعداد المتمركزة في المنطقة، لحماية الحدود ومنع المتسللين السوريين الى محافظة نينوى".وكانت قيادة وأضاف المصدر أن "احد هؤلاء الفرقة الثالثة من الجيش العراقي المشرف على حماية مناطق غرب الموصل قد اعتقلت أمس الاثنين ۲۳ مطلوبا، من بینهم تسعة من

> السوريين دخلوا العراق بوثائق مزورة وهم الأن رهن التحقيق. الى ذلك ذكر مصدر أمنى، الثلاثاء، أن مدنيا قتل وأصيب اثنان آخران بجروح في انفجار استهدف تكية للشبك شرقى الموصل، فيما فجرت قوة من الجيش العراقي سيارة مفخخة مسيطر عليها بعد اشتباكها

مع مسلحين كانوا بالقرب منها. وأوضح، أن "قيادة عمليات نينوي وقال المصدر إن "عبوة ناسفة كانت موضوعة بالقرب من تكبة للشبك الشيعة في منطقة النعمانية شرقى الموصل انفجرت صياح اليوم ممّا أسفر عن اصابة ثلاثة

المصابين توفى متأثرا بجراحه بعد أن نقلتهم القوات الامنية المتواجدة في مكان الصادث الي اقرب مستشفى في المنطقة". وعلى صعيد ذي صلة قال المصدر إن "قوة من الجيش العراقي الفرقة الثانية فجرت سيارة مفخخة مسيطر عليها في منطقة الزهور شرقى الموصل بعد ان اشتبكت مع

ثلاثة مسلحين كانوا على مقربة من

السيارة المفخخة قبل تفجيرها".

وقال المصدر في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "عبوة ناسفة كانت مزروعة أمام مكتب

وأوضيح المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه أن "الاشتباك أدى الى مقتل احد المسلحين فيما تمكنت القوة من اعتقال الاخرين"، مضيفاً أن "القوة اقتادت المسلحين إلى مقر الفرقة والأن التحقيق جار وبرغم تأكيدات المسؤولين

العراقيين من تحسن الوضع الأمني، إلا أن الموصل الواقعة على بعد ٤٠٠ كلم لا تزال تشهد هجمات تكاد تكون شبه يومية. فيما افاد مصدر في شرطة

المحافظة، بأن مدنياً أصيب بتفجير أمام مكتب للعقارات شمال

الكشف عن اسمه، أن "قوة أمنية طوقت المكان، ونقلت المصاب إلى المستشفى، فيما فتحت تحقيقا لمعرفة ملابسات الحادث والجهة التي تقف وراءه". وشهدت نينوي، الثلاثاء، مقتل مدنى بانفجار عبوة

للعقارات في منطقة المجموعة

الثقافية شمال الموصل انفجرت،

صباح اليوم، مما أسفر عن إصابة

مدنى صادف مروره لحظة وقوع

وأضاف المصدر الذي طلب عدم

الانفجار".

لاصقة بسيارته لدى مروره في منطقة الدركزلية شرق الموصل. يذكر ان مدينة الموصل،من المناطق الساخنة أمنيا، حيث تشهد مناطق مختلفة من المحافظة عمليات مسلحة ضد القوات الأمنية والمدنيين على حد سواء.

□ بغداد/ المدى

قالت عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية النائبة عن القائمة العراقية وصال سليم ان" موضوع مشاريع المياه غير الصالحة للشرب سيطرح في جدول أعمال اللجنة لمناقشته في البرلمان". واضافت سليم في تصريح لوكالة 'اين" امس الثلاثاء ان" اللجنة بصدد مناقشة موضوع الفساد الاداري والمالي في مشاريع المياه الصالحة للشرب خلال جلسة مجلس النواب"، مشيرة الى ان" دور لجنة حقوق الانسان النيابية هو تسليط الضوء على المشاكل التي يعانى منها المواطن ومسألة ومراقبة المعندين بذلك خصوصا وإن هناك الكثير من مشاريع المياه الكبيرة لمعرفة الاموال التي صرفت على تلك المشاريع دون توفير المياه الى المواطنين". واوضحت ان" ماصرح به وزير الموارد المائية السابق اعتراف من الحكومتين السابقة والحالية بان الماء الصالح للشرب لايتوفر لجميع ابناء الشعب العراقى وهو حق من حقوقه، مبينة ان" الماء الصالح للشرب حق تتمتع به جميع شعوب العالم على "حد قولها". ودعت سليم وزارة الموارد المائية وجميع

المؤسسات والدوائر المرتبطة بها الى اعادة النظر في خططها الاستراتيجية ورؤاها المستقبلية والعمل على وجود حلول أنية ومستقبلية للعمل على ايصال الماء الصالح للشرب الى المواطنيين على اعتبار انه حق من حقوقهم وينبغى على الدولة بجميع مؤسساتها توفيره للمواطنين". وتابعت نحن نرى ان" هناك مشاريع كبيرة لإيصال الماء الصالح للشرب ولكن ٦٠٪ فقط من المواطنين يصلهم الماء الصالح للشرب يعنى ان ٤٠٪ من ابناء الشعب العراقى يستخدمون مياها غير صالحة للشرب ما يؤدي الى حصول امراض و أوبئة "

وأشارت النائبة عن القائمة العراقية الى ان" ما يحصل الأن هو نتيجة وجود فساد إداري ومالي في معظم مؤسسات الدولة ،مؤكدة ان" لم يتم القضّاء على هذا الفساد لن تكون هناك مشاريع تخدم المواطن العراقي حسب تعبيرها.

وتؤكد إحصائيات غير رسمية وتقارير صحفية على أن الفساد المالى والإداري قد تسبب بهدر ملايين الدولارات من المال العام في العراق في وقت تستمر فيه الدعوات المطالبة بمحاربة الفساد والمفسدين.

## 🗆 بغداد/غسان عادل

تراجع ائتلاف دولة القانون بزعامة نوري المالكي عن موقفه بإبعاد رئيس البرلمان اسامة النجيفي من منصبه نافيا تبنيه رسميا هذا الخيار. وفيما اعلن النائب عن ائتلاف المالكي كمال الساعدي تقديم طلب موقع من قبل ٢٧ نائبا لرئاسة

البرلمان لعقد جلسة استجواب النجيفي، تمهيدا لإنعاده عن منصبه ، اكد النائب عن دولة القانون عباس البياتي لـ "المدى : " دولة القانون لا يتبنى رسميا سحب الثقة عن النجيفي ، ولكن بعض اعضائه وقعوا على الطلب ، وموقفنا الرسمى ليس مع هذا الخيار ، وفي حال وجود اشكالات مع رئاسة المجلس فينبغي معالجتها بعقد اجتماع بين

التحالف الوطني واعضاء رئاسة البرلمان". وصدرت تصريحات من نواب دولة القانون خلال الايام الماضية ، تفيد بان التحالف الوطنى الذى يقود الحكومة يسعى لاقالة النجيفي ونائبيه قصى السهيل وعارف طيفور الاول من التيار الصدري والاخر من التحالف الكردستاني ، لكونهم يمثلون القوى المطالبة بسحب الثقة عن رئيس الحكومة

الاجتماع الاخير الذي قرر فيه تشكيل لجنة لاجراء اصلاحات سياسية ، وتشريع القوانين المعطلة . واشار النائب البياتي الى تراجع خيار سحب الثقة عن المالكي " بعد ان وجهنا دعوة صريحة لعقد اجتماع لتسوية الخلاف بين الاطراف المشاركة في الحكومة ، وقدم التحالف الوطني ورقة اصلاح

نوري المالكي ، ولكنه تراجع عن موقفه بعد ، وبذلك دخلنا في مرحلة جديدة تعتمد تكثيف السياسية ".

الجهود لاعتماد الحوار لغرض تجاوز الأزمة وأعلن أصحاب خيار سحب الثقة عن المالكي واستجوابه من قبل البرلمان بان ورقة التحالف الوطني الإصلاحية تخصهم ، وهي غير ملزمة



رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير فخري كريم \_\_\_

المديرالعام غادة العاملي

بغداد. شارع أبو نواس - محلة ١٠٢ – زقاق ١٣ يناء ١٤١ هاتف: ۲۱۷۸۸۰۹ . ۷۱۷۷۹۸۰

نائب رئيس التحرير عدنان حسين \_\_\_\_ علي حسين \_\_\_\_ ماجد الماجدي \_\_

دمشق. شارع كرجية حداد

ص.ب:۸۲۷۲ أو ۷۳٦٦

بيروت. الحمرا.شارع ليون بناية منصور. الطابق الاول

سكرتير التحرير الفني

المدير الفني - خالدخضير التوزيع: وكالة المدى للتوزيع

AL - MADA General Political Daily

المدى للإعلام والثقافة والفنون

جريدة سياسية يومية تصدر عن مؤسسة

فاکس: ۲۳۲۲۸۹ كردستان. أربيل. شارع برايتي تلىفاكس: ٧٥٢٦١٦ . ٧٥٢٦١٧ هاتف: ۲۳۲۲۷۰ – ۲۳۲۲۳۲

مكاتبنا: بغداد/ كردستان/ دمشق/ بيروت/ القاهرة/

Issued by : Al – Mada **Establishment for Mass** Media, culture & Art

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للاعلام والثقافة والفنون